

صَرفَة أُمِّ وَأَهْلٍ



أصوات كبار السنّ حول موضوع الحماية الاجتماعية
والحاجة لمعاشات الشيخوخة في لبنان

HelpAge

International

منظمة
العمل
الدولية



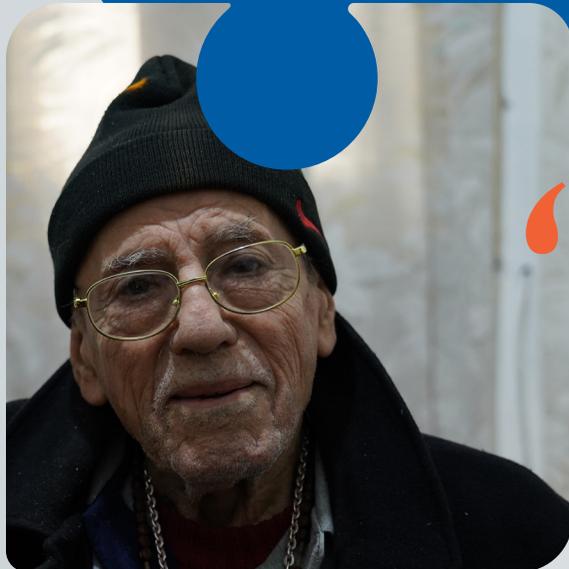
يعرض الموجز نبذة عن أبرز شهادات كبار السن في لبنان وصرخاتهم ومعاناتهم وتطلّعاتهم حول موضوع ضمان الدخل من برامج الحماية الاجتماعية وقنوات الدعم الأخرى التي يلجأون إليها لتأمين مدخولهم، خصوصًا في ظلّ الانهيار المالي والمصرفي والاقتصادي الذي تشهده البلاد. كذلك، يعرض هذا التقرير ويُنَاقِش شهادات المشاركين حول موضوع التغطية الصحيّة، ووقع الأزمات على الخدمات المتوفّرة، ونطاق التغطية، وتطرّح مواضيع عديدة ومتشابهة مع موضوع الحماية الاجتماعية، ومنها مثلًا الجندرة وتضامن الأجيال والرعاية الأسرية ووظائف الأزمات على مختلف الطبقات الاجتماعية وعلى الصّحة النفسية لكبار السنّ والتميز على أساس السنّ والوحدة والعزلة وغيرها.

إدًا، ينقل هذا التقرير معاناة كبار السنّ من انعدام الحماية الاجتماعية، ويوجّه رسالة أمل باعتماد معاش شيخوخة، غير قائم على الإشتراكات، يكفل حد أدنى من ضمان الدخل لجميع كبار السنّ، فيُساهم في تأمين عيش كريم للعاملين في القطاعات غير الرسمية وللمجموعات التي لا ولم تشارك يومًا في سوق العمل.

”

...ما زلنا نزرع ونتنظر
أيّ مبادرة من دولتنا.

فايز - ٨٦ سنة



صرخة ألم وأمل

الموجز من إعداد مايا أبي شاهين

آذار ٢٠٢٢ ©

تم إعداد هذا الموجز بتوجيه من **إيليجا أوتيندي مارامبو**، (رئيس ملف أمن الدخل، المؤسسة الدولية لكبار السن) و**رانيا إغناطيوس** (مسؤولة الحماية الاجتماعية، منظمة العمل الدولية). **مايا أبي شاهين** (أخصائية في قضايا التعمير والسياسات العامة) هي المعدّة الرئيسية للموجز، بمساهمات من **رانيا إغناطيوس** و**د. عبلة محيو سباعي** (عضو مجلس إدارة، المؤسسة الدولية لكبار السن، ورئيسة مركز الدراسات لكبار السن). قدمت **هبة شعر** (منسقة المشروع، المؤسسة الدولية لكبار السن) دعمًا قيمًا في تنسيق إنتاج الموجز، بالتعاون مع **مؤسسة عامل الدولية** و**جامعة الكبار في الجامعة الأميركية في بيروت** الذين نظموا مجموعات التركيز مع كبار السن.

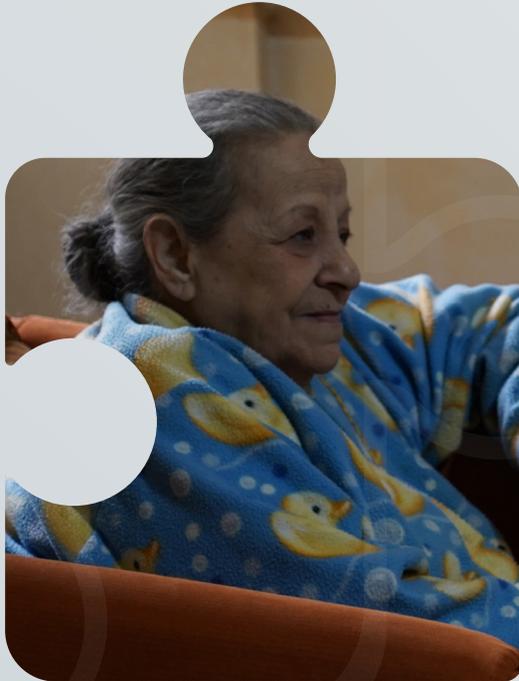
ونخص بالشكر **كبار السن الإثنيين والثلاثين** الذين شاركوا في مجموعات التركيز وشاركوا قصصهم معنا.

تم إعداد هذا الموجز في إطار برنامج «تحويل الحوار الوطني من أجل تطوير نظام وطني شامل للحماية الاجتماعية في لبنان» بتمويل من الصندوق الأممي المشترك المعني بأهداف التنمية المستدامة.

مقدمة

تتلاحق الأزمات التي يشهدها لبنان منذ العام ٢٠١٩، بدءًا بالانهيار المالي والاقتصادي، مرورًا بجائحة كورونا، وصولًا إلى انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب الذي ترتبت عليه تداعيات وخيمة على المجتمع ككل، ولا سيّما كبار السنّ نظرًا لظروفهم الخاصّة من الناحية الصحيّة والماديّة والاجتماعيّة. وقد أدّت هذه الأزمات إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة، مما يحول دون تمكّن المواطنين بشكل عام وكبار السنّ بشكل خاصّ من تلبية حاجاتهم الأساسيّة.

تأتي هذه الأزمات في ظلّ نظام للحماية الاجتماعيّة يتّسم بمستويات حماية متفاوتة وبفجوات كبيرة في التغطية، إذ تُحرّم شريحة واسعة من الدعم المناسب، وبالأخصّ كبار السنّ. يُشكّل هؤلاء ١١% من سكّان لبنان، وهي أعلى نسبة لكبار السنّ في العالم العربي، مع أمد أعمار يصل إلى ٧٨ عامًا للرجال، و٨٢ للنساء.^٣ بالرغم من ذلك، غالبًا ما لا تُلحظ قضاياهم ضمن السياسات والبرامج والمبادرات في القطاعين العام والخاصّ، وتبقى إمكانيّاتهم الإنتاجية فرصة كبيرة ضائعة. تُعاني هذه الفئة أيضًا من افتقارها إلى الضمان الاجتماعي والصّحي الكافي وغياب ضمان الشيخوخة الذي يقتصر على موظّفي القطاع العام والقطاع الأمني حصريًا، إذ يعيش حوالي ٥٦% من كبار السنّ في أسر لا تحصل على أيّ شكل من تقديمات الحماية الاجتماعيّة بينما يعيش ٨٠% منهم في أسر لا تحصل على أي شكل من تقديمات الشيخوخة.^٤



”
ما زلتُ أعمل بالرغم من
أنني أرغب في التوقف.
أريد أن أرتاح...
”
فرح - ٦٢ سنة



انطلاقاً من هذه الخلفية، تبرز أهمية هذا الموجز الذي يُتيح لكبار السنّ فرصة إيصال أصواتهم حول قضية الحماية الاجتماعية وواجبتهم إلى نظام عادل وشامل. ارتكز الموجز على شهادات ٣٢ شخصاً من الرجال والنساء الكبار في السنّ، من خلال مشاركتهم في أربع مجموعات تركيز. ضمّ المشاركون ٢٤ لبنانياً و٨ من اللاجئين السوريين، بينهم ١٨ امرأة و١٤ رجلاً. تراوحت أعمار المشاركين بين ٥٩ و٨٨ عامًا، كما أنهم ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية. نُفّدت مجموعات التركيز في بيروت وفي البقاع الغربي في آب ٢٠٢١، وحضرها كبار سن من بيروت والجنوب والبقاع.

يعرض الموجز نبذة عن أبرز شهادات كبار السنّ وصرخاتهم ومعاناتهم وتطلّعاتهم، استناداً إلى ما أدلى به المشاركون الإثنان والثلاثون حول موضوع أمن الدخل من برامج الحماية الاجتماعية وقنوات الدعم الأخرى التي يلجأ إليها كبار السنّ لتأمين مدخولهم، خصوصاً في ظلّ انهيار المالي والمصرفي والاقتصادي الذي تشهده البلاد. كذلك، يعرض هذا الموجز ويناقش شهادات المشاركين حول موضوع التغطية الصحيّة، ووقع الأزمات على الخدمات المتوفرة، ونطاق التغطية. وتطرّح مواضيع عديدة ومتشابهة مع موضوع الحماية الاجتماعية، ومنها مثلاً الجندرة وتضامن الأجيال والرعاية الأسرية ووطأة الأزمات على مختلف الطبقات الاجتماعية وعلى الصّحة النفسية لكبار السنّ والتميّز على أساس السنّ والوحدة والعزلة وغيرها. نتناول أيضاً معاناة كبار السنّ السوريين لناحية أمن الدخل والتغطية الصحيّة وكيفية تعايشهم مع الأزمات وتراجع قيمة المساعدات في ظلّ انهيار العملة اللبنانية.

إدًا، ما هي توصيات كبار السنّ للتوصّل إلى نظام حماية اجتماعية عادل يكفل لهم أمن الدخل ويؤمّن لهم العيش الكريم؟ وما نوع الحماية الاجتماعية التي علينا الضّغط لاعتمادها، كي يصبح العيش الكريم حقاً وليس امتيازاً؛ حقاً مكتسباً لجميع الكبار في السنّ في لبنان، اليوم وغدًا؟

”
أصبحَ الكبير في السنّ ثَقِيلاً على الناسِ.
سميرة - ٦٧ سنة



كُرِّسَت الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاش التقاعدي، كحق من حقوق الإنسان، وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، وتحديدًا في المادّتين ٢٢ و٢٥، والعهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في العام ١٩٦٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (١٩٧٩) - المادّة ١١، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨) - المادّة ٢٨، كما أقرّت منظمة العمل الدولية الاتفاقية رقم ١٠٢ حول الضمان الاجتماعي (١٩٥٢)، والاتفاقية رقم ١٢٨ بشأن إعانات العجز والشيخوخة والورثة (١٩٦٧)، والتوصية رقم ٢٠٢ بشأن أوضاع الحماية الاجتماعية (٢٠١٢).^١ تُوفّر الاتّفاقيتان ١٠٢ و١٢٨ أمن الدخل لجميع الكبار في السنّ، استنادًا إلى دفع الاشتراكات (أو ما يُعرّف بالمعاش التقاعدي)، إلى جانب ضمان حدّ أدنى لمعاشات الشيخوخة غير القائمة على الاشتراكات الشهرية والتي تكفي للحفاظ على صحّة الأسرة وصون كرامتها .

”
نحن نطالب منذ عشرين سنة
بضمان الشيخوخة والضمان الصّحي،
والدولة لم تستجِب لمطالبنا.

سهيل - ٦٠ سنة

ما هي الحماية الاجتماعية؟

يواجه جميع الأشخاص خلال حياتهم ظروفًا متعدّدة تؤثر على صحتهم، ورفاههم، وقدرتهم على الحفاظ على مستوى معيشي مناسب لهم ولعائلاتهم. وانطلاقًا من أطر حقوق الإنسان، انبثق توافق عالمي على أنّ الأمومة والطفولة، والمرض، والبطالة، وإصابات العمل، والإعاقة، والتقاعد، والشيخوخة هي مراحل حساسة تقتضي من المجتمعات إنشاء أنظمة لدعم الفرد في مواجهتها. تُعرّف هذه الأنظمة بـ«أنظمة الحماية الاجتماعية» التي تهدف إلى الحدّ من الفقر وانعدام أمن الدخل وعدم المساواة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وعليه، تشمل أنظمة الحماية الاجتماعية عمومًا معاشات التقاعد، والتغطية الصحيّة، وإعانات العجز والبطالة والمرض والأمومة والطفولة.

كبار السن اللبنانيون والحماية الاجتماعية أمن الدخل

فقالَت جمانة (٦١ سنة)، وهي أرملة: «أحتاج إلى تسديد إيجار منزلي ودفع ثمن الدوا. لا أملك ثمن فاتورة الكهرباء. علينا أن نقترض المال لتسديد الفاتورة لأن التيار الكهربائي سيُقطع إذا لم نُسدّها. إنَّها أقصى درجات الذلِّ، في بعض الأحيان، لا أملك ثمن عبوة المياه، فأقول عسى ألا يأتيني أيُّ زائر يُريد شرب الماء. أنا أتناول وجبة الغذاء فقط، إذ لا أستطيع تحمل كلفة ثلاث وجبات». أمّا رفيق (٦٠ سنة) وهو سائق سيّارة أجرة فقد قال لنا: «في ظلِّ هذا الوضع، بالكاد أستطيع تسديد إيجار اللوحة الحمراء الذي يُساوي ٤٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهرياً وأغطي تكاليف الطعام فحسب. فأنا أقضي يوماً كاملاً لتعبئة البنزين كي أعمل في اليوم التالي. لم أعمل منذ يومين لأنني لا أملك البنزين. يومان بلا مدخول». وتقول نور (٦٤ سنة): «كان زوجي يمارس عملاً حرّاً (لا تعويض ولا ضمان)، فتوفي ولم يترك لي أيّ مبلغ من المال. أمّا أنا فلم أعمل طوال حياتي. الوضع سيئ جداً، وبالكاد يستطيع أولادي تأمين معيشتهم في ظلِّ هذه الظروف. أعيش بمفردي في البيت، وأعاني من السكري والضغط. وما من أحد يدق الباب للمساعدة».

تبقى الحماية الاجتماعية التي تُقدّم لكبار السنّ ضيّقةً من حيث التغطية. فمن المعروف أن المعاش التقاعدي يشمل حصراً **العاملين في القطاع العام والأمني**، وهم يشكّلون ١٠% من القوى العاملة، بينما يستفيد الموظفون في القطاع الخاصّ من تعويض نهاية الخدمة من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حين لا يستفيد العاملون في القطاعات غير الرسمية ومن لم يعمل أبداً من أيّ تغطيةٍ من هذا القبيل. وقد أعرب كبار السنّ أن المعاش التقاعدي، إن وُجد، كان يؤمّن معيشةً كريهة إلى حدٍّ ما، وإنما في ظلّ الانهيار المالي والاقتصادي الراهن لم تُعد هذه الموارد تكفي لسدّ أدنى الحاجات الأساسية كالمأكل والمشرب والكهرباء. «أخذنا معاشاً تقاعدياً بحسب سعر الصرف الذي يُساوي ١٥٠٠ ليرة للدولار الواحد، واليوم وصل سعر الصرف إلى ٢,٠٠٠، فالفرق شاسع بينهما. في البداية، كان المعاش يكفينا والحمد لله. ولكنّه الآن لا يكفي على الإطلاق» (يعني، ٧١ سنة). «أنتقاضى معاشاً تقاعدياً كنتُ سعيدة جداً به. عملتُ لمدة ٣٤ أو ٣٥ سنة متتالية (في القطاع التعليمي)، لكنني الآن أجد أن أقول كم أصبحت قيمته» (لميا، ٦٦ سنة). وإذا كانت هذه هي حال كبار السنّ الذين يستفيدون من المعاش التقاعدي، فكبار السنّ الذين شاركوا في مجموعات التركيز والذين لا يستفيدون من أيّ معاش تقاعدي أو تعويض نهاية خدمة أو أيّ تغطية اجتماعية (وهم الأغلبية الساحقة) يُعانون من وضعٍ باتّ يزداد سوءاً يوماً بعد يوم مع تفاقم الأزمات.

” أنا أتناول وجبة الغذاء فقط، إذ لا أستطيع تحمل كلفة ثلاث وجبات.

جمانة -٦١ سنة

بدأت **تداعيات الأزمة المصرفية** وانهيار العملة اللبنانية واضحة أيضًا على كبار السنّ من الطبقات التي كانت ميسورة قبل الأزمة. فقد أصبحت مدّخراتهم، سواء المعاش التقاعدي أو تعويض نهاية الخدمة، مجفّدة في المصارف، وهم يشعرون بالذلّ كلّما قصدوا المصرف لسحب مبلغ من المال. في هذا الإطار، يقول أنيس (٧١ سنة): «كُنْتُ أعمل في القطاع الخاصّ، وما مِن معاش تقاعدي في القطاع الخاصّ إنّما استحصلت على تعويض نهاية الخدمة. لسوء الحظّ، أموال عالقّة في البنك، وبالحدّ نستطيع الحصول على دفعات صغيرة منها».

إنّ غياب المعاشات التقاعدية ومعاشات الشيخوخة يدفع كبار السنّ إلى اللجوء إلى **قنوات دعم أخرى** ومحاولة العثور على موارد مالية تُساعدهم على تلبية حاجاتهم الأساسية، خصوصًا في ظلّ الانهيار الحاصل الذي ما برح يرفع نسبة الفقر لدى هذه الشريحة. ففي دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية، بلغت نسبة كبار السنّ (٦٥ وما فوق) الذين يعيشون بدخل يقلّ عن ٤٧٠,٠٠٠ ليرة لبنانية شهريًا ٢٨,٤% في العام ٢٠١٨.

من الصعب جدًا أن يطلب
المرء المساعدة من الآخرين،
(من الصعب) أن يعيش
الكبير في السنّ الذلّ في
شيخوخته.

لميا - ٦٦ سنة

وقد فُدّرت هذه النسبة بحسب توقّعات الدراسة بنحو ٥٤,٣% في العام ٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٩١%، وهي أعلى نسبة ارتفاع مقارنةً بباقي شرائح المجتمع. بالتالي، فإنّ أحد الشبّل التي يلجأ إليها كبار السنّ لتأمين معيشتهم هي البقاء في سوق العمل بعد سنّ التقاعد. فنرى مثلاً أنّ ٤١% من كبار السنّ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ و٦٩ عامًا، و٢٩% من الذين تتراوح أعمارهم بين ٧٠ و٧٥ عامًا ما زالوا يعملون حتّى في هذه الأعمار المتقدّمة^٦. وقد جاءت شهادات وتجارب المشاركين في مجموعات التركيز لتؤكد هذه **الحاجة إلى العمل** لسنين عديدة بعد سنّ التقاعد. فيقول فايز البالغ من العمر ٨٦ سنة، وهو مزارع أي أنّه يعمل في قطاع غير رسمي وبالتالي لا يستفيد من أيّ معاش تقاعدي: «أنا لا أجلس في البيت، عليّ أن أعمل. أعمل في الزراعة والفلاحة... ما زلنا نزرع وننتظر أيّ مبادرة من دولتنا التي تأخذ منا ولا تُعطينا أيّ شيء في المقابل». أمّا فرح البالغة من العمر ٦٢ سنة فهي فُجيرة على العمل لأنّ زوجها تقاعد وأصبحت مدّخراتهم مجفّدة بسبب أزمة المصارف: «ما زلتُ أعمل بالرغم من أنّني أرغب في التوقف. أريد أن أرتاح... لكنني لا أستطيع، فطالما لديّ مدخول عليّ أن أستمرّ في العمل... حرصنا طوال حياتنا على القيام بكلّ ما يلزم وكُنّا نقول إنّنا سوف نرتاح عندما نكبر... لسنا نعيش الحياة التي يُفترض أن نعيشها كبار في السنّ». من جهتها، تقول هبة (٦٠ سنة): «عملت باستمرار لمدة ٣٠ سنة... لم أحصل على أيّ ضمان اجتماعي أو تعويض نهاية الخدمة. والآن، أصبحت في السنين من عمري وأنا أعمل في برنامج لكبار السنّ كي أوّمن معيشتي. عندما توقّف البرنامج لمدة ٤ أشهر وجلستُ في البيت، مررتُ بأيّام صعبة جدًا لأنّ ابني لديه ٣ أولاد، فكيف أطلب منه المال؟».



أما كبار السن الذين لا يمتحنون أي عمل فيعتمدون على قنوات دعم أخرى **كالمساعدات من الجمعيات الأهلية** ومن «أهل الخير» على حد تعبيرهم. كان واضحاً أن اللجوء إلى الجمعيات والمنظمات الخيرية يُسبب ضغطاً نفسياً لكبار السن ويمس بكرامتهم، ولا سيّما في هذا العمر. فكما قالت لميا، «من الصعب جداً أن يطلب المرء المساعدة من الآخرين، (من الصعب) أن يعيش الكبير في السنّ الذلّ في شيخوخته». ولكن، تبقى **قناة الدعم الأولى هي الأبناء**، ما يُولد قلقاً كبيراً لدى كبار السن الذين يشعرون أنّهم عبء على أبنائهم وبناتهم، ولا سيّما في هذه الظروف الصعبة التي تُلقى بظلالها على الجميع. وقد عبّرت سميرة (٦٧ سنة) عن هواجس المشاركين عندما قالت: «أصبح الكبير في السنّ ثقيلاً على الناس». برز أيضاً مدى شعور كبار السنّ بالذنب لأنّهم يُفضّلون أن يهتمّ أولادهم بالأحفاد بدلاً من أن يهتمّوا بهم، وخصوصاً أن أحوال أولادهم لا تنفكّ تتدهور يوماً بعد يوم. فبالنسبة إلى سميرة (٦٨ سنة)، «الأولوية للأطفال الصغار وليست للكبير في السنّ»، في حين تقول لميا: «أنا مستعدّة لحرمان نفسي من أي شيء، لكنني لا أقبل أن أحرّم أحفادي». أما أميمة فتقول: «بدلاً من أن يُطعمني (ابني)، عليه بالأحرى أن يؤمّن الطعام لأولاده». لا شكّ في أنّ هذا الشعور بالذنب وأهمية تلبية حاجات الأولاد والأحفاد أولاً مألوفان لدى كل من تفانى في سبيل عائلته، لكنّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو التالي: إلى أي مدى يمكن ربط هذا الشعور ونمط التفكير بموضوع **التمييز على أساس السنّ**؟

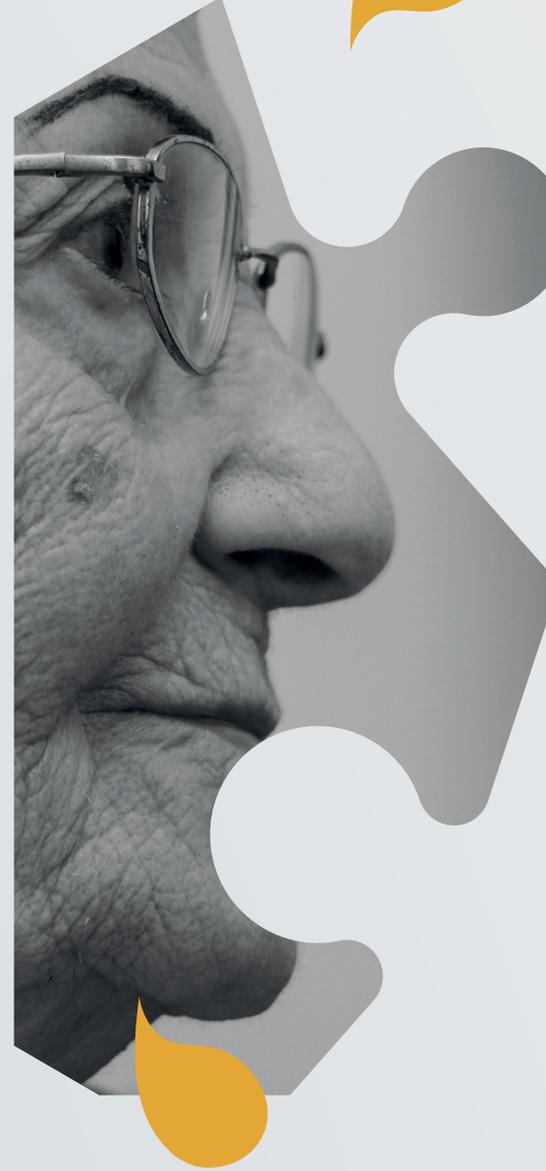
فبحسب التقرير الدولي الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية في العام ٢٠٢١، فإنّ أحد الأشكال الأكثر شيوعاً للتمييز على أساس السنّ وأكثرها خطورةً على صحتة كبار السنّ هو التمييز الذي يمارسه كبار السنّ حيال أنفسهم، ما يدفع بهم إلى الإحساس بأنّ حياتهم أقلّ قيمةً من حياة الأشخاص الأصغر سنّاً، وبالتالي هم ليسوا جديرين بالحصول على الرعاية وحقوقهم الكاملة. علاوةً على ذلك، تحدّث عددٌ من المشاركين عن اعتمادهم على أولادهم في المهجر ليس للدعم المالي فحسب، بل أيضاً لتأمين الأدوية لهم من الخارج. في هذا السياق، تُلخّص قصة نبيل البالغ ٨٧ سنة وضع جزء كبير من اللبنانيين الكبار في السنّ الذين لم يعد بمقدورهم العمل، وبالتالي باتوا يعتمدون على أولادهم في المهجر مادياً وعلى أولادهم في لبنان للمساعدة في الأمور الحياتية والمنزلية. وتُسلط قصة نبيل الضوء أيضاً على **موضوع الوحدة** التي يُعاني منها كبار السنّ، ولا سيّما الرجال عندما يخسرون زوجاتهم: «لديّ ٦ أولاد؛ ٣ بنات و٣ أبناء. ٣ شبّان وابنة في كندا، وابتين في لبنان. ابنة في بيروت وأخرى هنا تأتي للاطمئنان عليّ. توفيت زوجتي منذ ٨ أعوام. أعيش بمفردي في هذا المنزل. تأتي ابنتي للاطمئنان عليّ لبعض الوقت. لديّ دواء لعلاج مرض السكري، لكنني لا أستطيع إيجاده. ترسله لي ابنتي منذ ٤ أو ٥ أشهر من كندا عبر البريد السريع. لم نشهد مثل هذه السنة من قبل. كُنّا نكسب رزقنا من خلال العمل في الزراعة، ولكنّ قن نستطيع تأمين حاجاته اليوم؟ أبلغ من العمر ٨٧ سنة؛ لم أعد أستطيع العمل في الزراعة».

”
حرصنا طوال حياتنا على القيام بكل ما يلزم وكُنّا نقول إنّنا سوف نرتاح عندما نكبر... لسنا نعيش الحياة التي يُفترَض أن نعيشها كبار في السنّ.

فرج - ٦٢ سنة

في هذا السياق، تقول أميمة موضحةً: «بالكاد يستطيع أبناؤنا تأمين لقمة عيش عائلاتهم. فالأبناء لا يرفضون إعالة أهلهم، بل لا يستطيعون القيام بذلك، خاصةً إذا كانت المرأة أرملة أو فطلة مثلي، ولديها ابن من ذوي الاحتياجات الخاصة... هذه هي مشكلة الكبار في السن. زوجي طلقني، فمع قن أعيش؟ إذا تزوجَ ابني الثاني وذهب، لا أستطيع تسديد ثمن إيجار البيت، ولديّ ابن لديه إعاقة. لا منزل لديّ ولا أيّ مورد للرزق. وغالبية النساء مثلي... فبعض النساء لا يملكن أيّ مورد رزق. فكيف تعمل المرأة؟ قن يقبل أن يوظفني الآن وقد بلغت الستين من العمر؟»

تُعبّر قصة سلوى أيضًا، البالغة ٦٧ سنة، عن معاناة النساء بسبب إقصائهن من سوق العمل، وبالتالي حرمانهن من أيّ تغطية اجتماعية واعتمادهن المطلق على الزوج أو الأخ أو الأب: «لا مُعيل لديّ لأنني غير متزوجة، وأبلغ من العمر ٦٧ سنة. لديّ ٧ إخوة، لكن قدرتهم المادية محدودة. جميعهم تعلموا، لكنّ أبي لم يُعلّمني، بل علّم إخوتي الأصغر سنًا فوصلوا إلى التعليم الجامعي. أمّا أنا فقال لي أبي إنه عليّ أن أخدمهم ولا يجوز أن أتعلّم. كانّ أبي مقعدًا وخدمته لمدة ١٣ عامًا. والآن، لم أتناول الأدوية منذ شهرين». أمّا سهام (٦٤ سنة) فتقول: «لم أعمل، بل كنتُ أهتمّ بالأولاد. عمل زوجي في مهنة حرّة، وقد توفي الآن. لم يحصل على أيّ تعويض لأنّه لم يكن موظفًا. كنتُ أتعتمد على أولادي، إلّا أنّهم تزوجوا وأصبح لديّ كل منهم أسرة... باستثناء (ابني) الذي أسكن معه. فهو الذي يسدّد ثمن إيجار البيت، وقد تراكمت عليه الديون». أمّا سميرة فاستفادت من تعويض صرف الخدمة الخاصّ بزوجها الذي كانّ يعمل حارسًا في البلدية. ولم نسمع من أيّ من المشاركين الرجال بأنّهم استفادوا من تعويض زوجاتهم أو اعتمدوا عليه. فكبيرات السنّ القلائل اللواتي عملنّ خلال حياتهنّ قد اشتغلنّ عامّةً في القطاع الزراعي والقطاعات غير الرسمية التي لا تؤمّن أيّ نوع من الحماية الاجتماعية. هكذا هي حال جورجيت، التي تبلغ ٨١ عامًا، والتي قالت: «عملتُ لمدة ٥٠ سنة في البستان. توفي زوجي عندما كنتُ في الثلاثين من عمري، وتعبت وربيت الأولاد. كُنّا نعمل لتأمين لقمة عيشنا. لكننا لا نستفيد من الضمان، والمال الذي ادّخرناه في المصرف أصبح مجفدًا الآن».



عن الوحدة وهجرة الأولاد تكلم أيضًا أنيس، الرجل المُطلق الذي لديه ابنتان في المهجر: «أعيش بمفردي، ولديّ ابنتان في الخارج... أشتاق إليهما دائمًا... ولكن، الحمد لله أنّهما غادرتا البلد وتعيشان في الخارج وتعملان وتنعمان بالأمان». هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الدراسات أثبتت أنّ الوحدة والعزلة الاجتماعية وغياب المشاركة لدى كبار السنّ هي عوامل تؤدي إلى مشاكل صحية جسدية وذهنية، بالإضافة إلى سوء التغذية وارتفاع معدّلات الفقر.^١ بالعودة إلى أنيس، وخلافًا لسائر المشاركين، عبّر عن رفضه التام لطلب أيّ معونة من أولاده قائلاً: «لن أكون عبئًا على أحد، حتّى على أولادي! ليس عدلاً أن يكون المرء عبئًا على أولاده... حتّى الدواء. يقول لي أبنائي إنّهم يريدون أن يُرسلوا لي الأدوية، لكنني أقول إنّ الدواء متوفّر لديّ، حتّى لو لم يكن كذلك. أنا الآن لا أتناول الأدوية (وما زلتُ بخير). يبدو أنّهم كانوا يغشوننا بالأدوية».

ومن المواضيع الأساسية التي برزت خلال مجموعات التركيز موضوع **الجندرة والحماية الاجتماعية**، ولا سيّما في إطار أمن الدخل، فقد سلّط عددٌ من المشاركين الضوء على معاناة النساء جرّاء غياب الحماية الاجتماعية لهنّ، ومردّد ذلك إلى أنّ نظام الحماية الاجتماعية في لبنان مبنيّ بشكل أساسي على دفع الاشتراكات التي تستبعد النساء نتيجة إقصائهنّ من سوق العمل.^٥ ففي عام ٢٠١٨/١٩ كانت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل حوالي ٢٩,٣%.

بالكاد يستطيع أبناؤنا تأمين لقمة عيش عائلاتهم. فالأبناء لا يرفضون إعالة أهلهم، بل لا يستطيعون القيام بذلك.

أميمة - ٦٧ سنة

التغطية الصحيّة

يفتقر حوالي نصف كبار السنّ في لبنان للتغطية الصحيّة، في حين يُعاني نحو ٧٠%^١ منهم من مرض مزمن واحدٍ على الأقلّ. ولقد رأينا أنّ من بين ٢٤ مُشاركًا في مجموعات التركيز، كان هناك شخص واحد فقط مُسجّل في الضمان الصحي الاجتماعي من خلال عمل ابنه، وامرأة واحدة استفادت من الضمان الصحي عندما كان زوجها لا يزال موظفًا في البلدية، بالإضافة إلى امرأة واحدة تستفيد من التغطية الصحية بعد تقاعدها من وظيفتها في القطاع العام. وشدّد جميع المشاركين على موضوع الرعاية الصحيّة واصفين معاناتهم لناحية محدودية التغطية ونقص الأدوية ونظام تحصيل فواتير الضمان الاجتماعي المعقّد جدًّا لكبار السنّ.

وأنت صرخة نهاد البالغة من العمر ٧٥ عامًا لتُعبّر عن ألم عميق يعتصر قلب هذه الأمّ التي أتشحت بالأسود: «لديّ ٤ أبناء، الأصغر بينهم يبلغ ٣٣ عامًا من العمر، وجميعهم مُصابون بأمراض مزمنة أو لديهم إعاقات، كما أنّ واحدًا من بينهم أصيب بالسرطان. قال لي الأطباء أنّ أدوية السرطان غير متوفرة، ولم نستطع الذهاب إلى المستشفى بسبب كورونا. توفيّ ابني في البيت منذ ٣ أشهر».

ما أستطيع تحصيله

هو بدل معاينة الطبيب الذي

يُساوي ٢٩٠٠٠ ليرة لبنانية،

في حين أنّني دفعت

٣٥٠٠٠ ليرة للطبيب.

فبراير - ٦٧ سنة



وفي ختام موضوع أمن الدخل، شدّد كبار السنّ على أهمية تأمين دخل منتظم يسمح لهم بتلبية حاجاتهم الأساسية، وفي مقدّمتها الحاجات الصحيّة. فتمنّت فرح أن تُخصّص الدولة معاشًا تقاعديًا لكبار السنّ لأنّ الدخل أساسيٌّ «ليعيش المرء حياة كريمة. فإذا تمّ تخصيص دخل شهري معيّن لكبار في السنّ، يستطيعون عندئذٍ تنظيم معيشتهم على هذا الأساس كي يستمرّوا في الحياة بدون أن يحتاجوا إلى الآخرين أو يطلبوا المساعدة من أحد. لدينا خوف دائم من أن تدفعنا الحاجة إلى طلب المساعدة، في حين أنّ المحيطين بنا لا يملكون الكثير. فحتّى لو خصّصت لنا الدولة مدخولًا بسيطًا، نستطيع عندئذٍ أن نُرتّب أمورنا وفقًا لهذا المبلغ». ربط كبار السنّ كرامتهم بأمن الدخل، فعبّرت فريال (٦٧ سنة) عن ذلك مُطالبّة «بالدخل... والتأمين الصحي... كي لا نحتاج أحدًا ونعيش بكرامة». وأوضّح فؤاد (٦٠ سنة) أنّ أمن الدخل أهمّ من أيّ تغطية أخرى «لأنّ المال يؤمّن راحة البال، فنصبح قادرين على تلبية حاجتنا، وحتّى الحاجة الصحيّة». وسأل سهيل (٦٠ سنة) عن ضمان الشيخوخة قائلاً: «نحن نُطالب منذ عشرين سنة بضمان الشيخوخة والضمان الصحي، والدولة لم تستجب لمطالبنا. أين ضمان الشيخوخة؟».

فكل ما أستطيع تحصيله هو بدل معاينة الطبيب الذي يُساوي ٢٩٠٠٠ ليرة لبنانية، في حين أنني دفعت ٣٥٠٠٠٠ ليرة للطبيب... والمشكلة الأخرى في الضمان هي أنه علينا أن نأخذ موعدًا ونقضي النهار كله هناك لتقديم الأوراق... لم أعد أذهب (إلى مركز الضمان)؛ فالنظام مُتعب لكبار السن».

كذلك، تحدّثت سميرة عن موضوع خسارة الموظف لزمانه الصّبي في حال فقدّ وظيفته فقالت: «(زوجي) كان يستفيد من الضمان الصّبي عندما كان يعمل في البلدية، لكنّه لم يعد يستفيد (من الضمان) عندما صرفوه. كنتُ أستفيد أنا أيضًا من الضمان الخاصّ بزوجي، لكنني الآن لا أستفيد (من الضمان). يتناول زوجي ٥ أدوية للضغط وللقلب. يأخذ الدواء كل يومين في سبيل التوفير». وخسرت لميا أيضًا ضمانها الصّبي عند تقاعدها من مهنة التعليم: «كان لديّ الضمان الصّبي الوطني، ولكنّ تخيّلي أنّك تنتهين من العمل في هذا العمر وتقاعدين، فيتوقف النظام الصّبي الوطني، فهل هذا منطقي؟!».



لا تُعبّر شهادة نهاد عن مشاكل الرعاية والتغطية الصّبية فحسب، بل تطرح أيضًا موضوع كبار السنّ الذين **ما زالوا يُعيلون أسرهم ويعتنون بأفراد الأسرة الأصغر سنًا** وليس العكس. يتعارض هذا الواقع مع المبدأ الشائع والصورة النمطية السائدة التي تعتبر أنّ كبار السنّ عالة على المجتمع وأنهم بحاجة لرعاية الآخرين، مُتجاهلةً **مساهمات هذه الشريحة، سواء ضمن عائلاتهم أو في المجتمع بشكل عام**. أمّا زوج هبة فلم يلق حتفه في المنزل بل في المستشفى، غير أنّها رفعت الصوت حول موضوع **تغطية الضمان الصّبي الاجتماعي التي تتقلص مع تفاقم الأزمة**. تقول هبة: «توفي زوجي وكلفني الكثير من المال في المستشفيات بسبب رفض تغطية العلاج. كان زوجي مضمونًا من خلال ابني، وذهبت الأخير إلى مركز الضمان منذ شهرين لتحصيل ثمن فواتير مرض أبيه، فقالوا له إنّ الأموال غير متوفرة». في السياق نفسه، وصفت فريال، وهي مريضة سرطان سابقًا وبحاجة لعلاجاتٍ مستمرة، معاناتها مع نظام الضمان الاجتماعي لناحية **التعرفة الضئيلة مقارنةً بالكلفة الحقيقية** التي يتكبدها المواطن، ولناحية **نظام تحصيل الفواتير الفضلي**، ولا سيّما لكبار السنّ: «اشتركتُ في الضمان الاجتماعي بعد التقاعد مقابل بدل اشتراك، لكنّ المشكلة في الضمان أنني قدّمت قائمة الأدوية، ولم أقبض ثمنها منذ أكثر من ٩ أشهر».

”

يتناول زوجي 5 أدوية للضغط وللقلب. يأخذ الدواء كل يومين في سبيل التوفير.

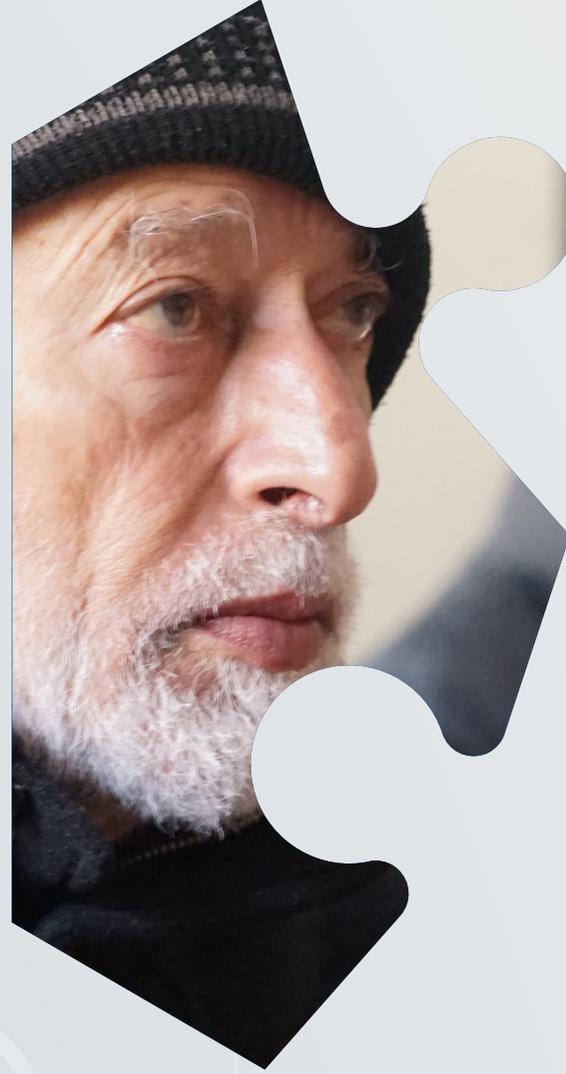
“

سميرة - ٦٧ سنة

”

لم يعد هناك تغطية
أو اعتراف بالتكاليف...

“ أنيس - ٧١ سنة



وكان واضحًا أنّ الصّحة تُعدّ هاجسًا كبيرًا حتّى لدى الأشخاص الذين لديهم تأمين صحيّ خاصّ أو الذين يتمتّعون بالقدرة المالية التي تسمح لهم بتسديد كلفة التأمين الخاصّ، وذلك لأنّ شركات التأمين تفرض استثناءات كثيرة وباتت تمتنع عن تغطية عدد من الفحوصات والعمليات، ناهيك عن النقص الحادّ في الأدوية والطاغم الطّبي والمستلزمات الصّحية والطّبية، الأمر الذي يتسبّب بحالة قلق مستمرّة يعيشها الأشخاص المقترّدون أيضًا. تقول فرح: «لديّ ضمان صحيّ خاصّ، لكنّ زوجي غير مضمون لأنّه كان مسافرًا. وعندما عاد، لم توافق شركات التأمين على تغطيته لأنّه بلغ السبعين. أنا أخاف من المرض... لأننا لا نحظى بأيّ شبكة أمان اجتماعية أو أيّ شبكة رعاية صّحية أو أيّ حماية. فقلن يهتمّ لمصيرنا، خاصّة نحن الكبار في السنّ بعد أن غادر أبناؤنا؟ الدولة غائبة». ويقول أنيس: «حتّى لو كنّا نستفيد من الضمان الصحيّ من الدولة أو لدينا ضمان صحيّ خاصّ، لم يعد هناك تغطية أو اعتراف بالتكاليف لديّ تأمين خاصّ يُغظيني لغاية مليون دولار... ولديّ تصوير شعاعيّ عليّ أن أجريه بشكل روتيني. أحاول الحصول على موعد منذ أسبوعين، حدّدوا لنا موعدًا مؤقتًا بعد شهرين، وقالوا لي إنّهم سيُعيدون الاتصال بي لتأكيد الموعد. لكنني ألغيت الموعد، فربّما لن أعيش حتّى ذلك الوقت».

إلى جانب موضوع التغطية الصّحية والخدمات الصّحية، تُلقى شهادة أنيس الضوء على حالة اليأس وغياب الأمل والوضع النفسي السلبى لكبار السنّ.

وفي ختام موضوع التغطية الصّحية، شدّد العديد من المشاركين على أهمية تأمين التغطية الصّحية من قِبَل الدولة لكبار السنّ نظرًا لأوضاعهم الصّحية الخاصّة ونظرًا لارتباط هذه المسألة بالعيش الكريم. على سبيل المثال، لفت منصور (٨٤ سنة) إلى ضرورة أن يكون لـ «كبار السنّ تغطية صّحية كاملة بغضّ النظر عن أيّ أمراض مسبقة... المواطنون الذين لم يساهموا في النظام يجب أن يحصلوا على نصيبهم العادل من البرامج الطّبية على النحو الذي تحدّده وزارة الصّحة». وأشارت عليا البالغة من العمر ٧٤ سنة إلى أهمية الأنشطة بالنسبة إلى كبار السنّ، وذلك نظرًا لتأثير العزلة وغياب المشاركة الاجتماعية على الصّحة النفسية لدى كبار السنّ.

تجارب كبار السن السوريين

الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان. بالتالي، فإن العمل نحو شمل اللاجئين في أنظمة الحماية الاجتماعية في الدول التي يعيشون فيها يُعدّ ضروريًا لناحية التزامات الدول بالقوانين والاتفاقيات الوطنية والدولية، ومنها ما ذُكر في بداية هذا الموجز، فضلًا عن أنه يُساهم في تحقيق الهدفين ١ (الفقر) و٣ (الصحة) من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أظهرت الدراسات أنه وبالرغم من أن كبار السن اللاجئين ينتمون إلى الفئات الأكثر تهميشًا وهشاشة، إلا أنهم يستفيدون من ١% فقط من تمويل عمليات الإغاثة عالميًا. كشفت الدراسات أيضًا عن تسارع ظواهر الأمراض الجسدية والنفسية لدى كبار السن اللاجئين، وتدفع المرأة اللاجئة الكبيرة في السن الثمن الأكبر، وذلك بسبب ما تُعانيه من حرمان وتمييز في مختلف مراحل دورة الحياة. لذلك، باتت الحماية الاجتماعية حاجة ماسة على المستويين الدولي والمحلي. أما في لبنان فلا يستفيد اللاجئون من نظام الحماية الاجتماعية الوطني، بل يحظون ببعض التغطية من قبل منظمات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الدولية والمحلية. بالتالي، خصّصنا إحدى مجموعات التركيز للاجئين السوريين، وأنضج من خلالها أن مساعدات الإغاثة لم تعد كافية، ولا سيما في ظلّ الأزمات التي يمرّ فيها لبنان حاليًا.

أوضح المشاركون أن البعض منهم كان يستفيد في بداية نزوحهم إلى لبنان من مساعدات مالية من الأمم المتحدة، لكن المساعدات توقفت أو تقلّصت كثيرًا خلال السنوات الفائتة بينما باتوا الآن في أمس الحاجة إليها مع تدهور المستوى المعيشي في لبنان وتفاقم الغلاء. وعليه، وكما هي حال كبار السن اللبنانيين، يلجأ كبار السن السوريون إلى **عائلاتهم لتلبية حاجاتهم، ويُضطرون إلى اللجوء إلى آليات تأقلم سلبية، منها عمالة الأطفال وتحديدًا الأحفاد**. فتقول شهيدة: «الأولاد الصغار يُلبّون الحاجات... فحين لديه ولد عمره ١٠ سنوات أو ١١ سنة يجمع البلاستيك ويبيعه. وحين لديه ابنة يجعلها تعمل في الزراعة لكي تؤمّن المأكل للعائلة». وأضافت نجيبة (٦٢ سنة) قائلة: «لديّ حفيد يبلغ من العمر ١٢ سنة، وآخر يبلغ ١٥ عامًا، وكلاهما يعملان في تحضير الفطائر. كان والدهما يعمل في مجال الإسمنت لكنه الآن عاطل عن العمل... يعمل ولداه ويدفعان إيجار البيت، غير أننا الآن لا نستطيع تسديد إيجار البيت. فقد تراجع عملهما بسبب نقص مادة المازوت وانقطاع الكهرباء». ويوضح أنس (٧٦ سنة) قائلاً: «عندما وصلنا إلى لبنان، كنّا نملك المال الذي أحضرناه معنا من سوريا. فاستأجرنا المنازل ولم نعتمد على أولادنا أو أي شخص آخر. لكن المال الذي كان معنا انتهى، فأصبحنا نعتمد على أولادنا الذين لن يتخلّوا عنا بطبيعة الحال، لكن الله وحده يعلم كيف يستطيعون تدبير شؤون منازلهم وتأمين مصاريفهم». وعلى غرار كبار السن اللبنانيين، يشعر كبار السن السوريون بأنهم عالة على أولادهم، ما يُؤلّد لديهم مشاعر القلق والحزن والإحباط. يُعبّر أنس قائلاً: «لا يجوز أن نظلّم قن هم أصغر سنًا منّا. فلديهم أطفال، وهم يعملون بالداويات لإطعامهم. أشكر الله أنني أستطيع قضاء حاجتي بمفردي بدلًا من أن أكون عالة على أبنائي في هذه الناحية أيضًا. هذا عبء كبير علينا، لأنهم يعملون لإعالتنا. فأين كنّا لنذهب لولاهم؟ هل نتسوّل؟».

هذا عبء كبير علينا،
لأنهم يعملون لإعالتنا.
فأين كنّا لنذهب لولاهم؟
هل نتسوّل؟

أنس - ٧٦ سنة



وفي موضوع الرعاية الصحيّة، شدّد كبار السنّ اللاجئون على **قضية الدواء**. في السابق، كان البعض منهم يستفيد من تأمين الدواء مجاناً عن طريق الجمعيات الأهلية، لكن الكثير من هذه البرامج قد توقّف في الآونة الأخيرة بحسب ما قاله المشاركون، فأصبحوا غير قادرين على تسديد كلفة الدواء التي تزداد باستمرار، هذا إن توفّر الدواء في الصيدليات. في هذا السياق، تقول نجيبة: «أنا أتناول أدوية للسكري والكولسترول والضغط والغدّة. لم أتناولها منذ ٦ أو ٧ أشهر؛ فهي غير متوفرة في السوق، والجمعيات لا تؤمّنهما أيضاً».

بالإضافة إلى مسألة أمن الدخل، تحدّث اللاجئون السوريون مُطوّلاً عن الموضوع الصحيّ، ونطاق **التغطية الصحيّة** التي يستفيدون منها، ومدى ملاءمة الخدمات الصحيّة لكبار السنّ. وقد أظهرت دراسة أجريت مع كبار السنّ من اللاجئين السوريين في لبنان أنّ ٥٤% منهم يعانون من مرض مزمن واحد على الأقلّ، والأمراض المزمنة هي الأكثر شيوعاً بين كبار السنّ وهي أمراض تحتاج إلى علاج مستمرّ وأدوية مكلفة غالباً ما لا تتوفّر في عمليات الإغاثة.^{١٢} ولعلّ ما أدلت به كريمة (٧٤ سنة) يمثل أبرز شهادات كبار السنّ السوريين في الموضوع الصحيّ: «أخذوني إلى المستشفى في صيدا لأنّ وكالة الأمم المتحدة تتعامل معها. خضعت لعملية قسطرة، وقالوا لي إنّ الشريان مسدود، ولم توافق وكالة الأمم المتحدة على تغطية العملية، لكنهم سدّدوا بدل إقامة في المستشفى ليلية واحدة، فعليّ أن أوّمن المبلغ. قصدت جيراني، وأقرضوني مبلغاً من المال قدره \$٩٤٠ لتسديد ثمن قسطين إثنين».

”

عندما وصلنا إلى لبنان، **كُنّا نملك المال الذي أحضرناه معنا من سوريا...** لكنّ المال الذي كان معنا انتهى، فأصبحنا **نعتمد على أولادنا** الذين لن يتخلّوا عنّا بطبيعة الحال، لكنّ الله وحده يعلم كيف يستطيعون تدبير شؤون منازلهم وتأمين مصاريفهم.

“

أنس - ٧٦ سنة



خاتمة

القلق، الحزن، اليأس، الإحباط، الاضطراب النفسي، والخوف من المستقبل؛ تلك كانت المشاعر التي هيمنت إلى حدّ كبير على شهادات كبار السنّ، خصوصًا وأنّهم لم يعودوا في عمر يسمح لهم بالعمل، ويُعانون من أمراض مزمنة تحتاج إلى علاجات باهظة الثمن. علاوةً على ذلك، وخلافًا للفئات الأصغر سنًا، فإنّ خيار الهجرة ليس متاحًا أمامهم. فكما تقول لميا، «من الصعب جدًّا أن نؤسس حياتنا في الخارج أو نُسافر إلى الخارج في هذا العمر. فعندما نُغيّر المنزل، نحتاج إلى سنة كاملة لاعتاد مثلًا على مواقع مقابس الكهرباء. هناك أمور نقوم بها بشكل تلقائي. هذا صعب جدًّا. فكلّ زاوية وكلّ شارع يحمل ذكريات جميلة. نحن نُعاني من هذه الأزمة ونشعر بالقلق حيال الأمن الاجتماعي، إذ نفتقر إلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي».

إدًا، العنوان الأبرز كان الألم ومعاناة كبار السنّ في ظلّ غياب نظام عادل وشامل للحماية الاجتماعية. ولكنّ في المقابل، برز أيضًا تصميم البعض منهم على الصمود والمكافحة والأمل، كما كان لافتًا عزم البعض الآخر على التغيير وثقتهم بقدرتهم وواجبهم حيال التغيير ككبار في السنّ.

٣٢ رجلًا وامرأة من كبار السنّ شاركوا أوجاعهم ومعاناتهم وصرخاتهم في مجموعات التركيز، فأنت شهاداتهم ممزوجة بالدموع ومشاعر القلق والغضب. لكنّهم عبّروا أيضًا عن الأمل في قدرتهم على التصدي والسعي في سبيل التغيير. سلّط هذا الموجز الضوء على الظروف الأليمة التي يواجهها كبار السنّ، بمختلف جوانبها، في ظلّ الأزمات التي تعصف بلبنان وفي غياب نظام عادل وشامل للحماية الاجتماعية. ناقش الموجز الشهادات من منظور الجندرة، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والوضع الوظيفي، والترتيبات المعيشية، والتضامن بين الأجيال. وبدا واضحًا وضوح الشمس أنّ **أحدًا لم يسلم من الأزمات، بما في ذلك كبار السنّ من الطبقات الوسطى والميسورة**، وكذلك المتقاعدين من القطاع العام الذين يحظون بمعاش تقاعدي وتغطية صحّية. فقد فرضت البنوك قيودًا على عمليات السحب، وتدهورت قيمة مدّخرات كبار السن، ومعاشاتهم التقاعدية وتعويضات نهاية الخدمة مع تدهور قيمة الليرة اللبنانية. وكانّ جليًّا أنّ كبار السنّ يعانون جرّاء تفكّك أنظمة الدعم والرعاية التي كانوا يعتمدون عليها في السابق، سواء من خلال القنوات الحكومية أو عبر التأمين الخاصّ أو عن طريق المنظّمات غير الحكومية أو الشبكات الأسرية. وأشارت شهاداتهم أيضًا إلى تضاؤل الدعم المقدّم من المنظّمات غير الحكومية في حين لم يعد الأولاد قادرين على دعم أهلهم بسبب حاجتهم لتأمين معيشة أسرهم.



الكبير في السن لا يريد
أن يكون بحاجة إلى الآخرين،
بل يُريد العيش بكرامة.

كريم - ٧٥ سنة

ختامًا، إن المساعدة الاجتماعية التي تقدّمها الحكومة اللبنانية لكبار السن ضيقة النطاق من حيث التغطية، في حين تُوفّر جهات وجمعيات غير حكومية أشكالًا أخرى من المساعدة أو الدعم الاجتماعي، الأمر الذي يُنتج نظامًا يفتقر إلى الثقة والمساواة. وعليه، شدّدت ورقة موقف موقّعة من ٢١ منظمة مدنية تعمل في مجال الشيخوخة وحقوق كبار السن في لبنان عام ٢٠٢٠، على «الحاجة في لبنان إلى توسيع نطاق تغطية نظام الحماية ليشمل الأشخاص غير المستفيدين من الحماية، والاعتراف بالحماية الاجتماعية باعتبارها حقًا من حقوق المواطنة بدلًا من اعتبارها امتيازًا، وذلك ليتقدّم لبنان نحو إنشاء نظام حماية اجتماعية يشمل جميع المواطنين بغضّ النظر عن وضعهم أو هويتهم». وتُشكّل الأزمة الحالية فرصة غير مسبوقة لإعادة تصوّر نظام الحماية الاجتماعية، وإرساء أرضية للحماية الاجتماعية من خلال تطوير مجموعة من الإعانات الاجتماعية المرتبطة بدورة الحياة، ومنها معاش الشيخوخة لكبار السن. وسيُوفّر هذا المعاش، إذا ما اعتُمد، أمن الدخل لجميع كبار السن كونه غير قائم على الاشتراكات، فيُساهم في تأمين عيش كريم للعاملين في القطاعات غير الرسمية الذين كانوا يُشكّلون ٥٠% من القوى العاملة في العام ٢٠١٨^١ وللمجموعات التي لا ولم تشارك يومًا في سوق العمل، ولا سيّما النساء. بالتالي، فإنّ توفير ضمانة دخل أساسي في الشيخوخة للجميع، بغضّ النظر عن مسار العمل ودفْع الاشتراكات، يضمن عدم انتقال اللامساواة المتراكمة مدى الحياة إلى النساء الكبار في السن، كما يؤمّن لهنّ الاعتراف بمساهماتهنّ غير المأجورة ضمن الأسرة والمجتمع. إذًا، ينقل هذا الموجز معاناة كبار السن من انعدام الحماية الاجتماعية، ويوجّه رسالة أمل باعتماد معاش شيخوخة يتماشى مع قدرات لبنان الحالية، المالية والعملية، أسوةً بالعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط.

المراجع

١. لماذا المعاش التقاعدي؟ تأمين الدخل للجميع في العمر المتقدم، مؤسّسة هلب إيج إنترناشيونال، ٢٠٢٠

٢. الاتّفاقية بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، منظمّة العمل الدولية، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢)

٣. الاستراتيجية الوطنية لكبار السنّ في لبنان ٢٠٢٠-٢٠٣٠ - وزارة الشؤون الاجتماعية، مركز دراسات كبار السنّ، صندوق الأمم المتّحدة للسكّان ومنظمّة الإسكوا - ٢٠٢١

٤. تقييم الهشاشة وفجوات الحماية الاجتماعية - لبنان، سيلفا-ليندر س، بيليرانو ل، اغناطيوس ر، راب ن. منظمّة العمل الدولية والإدارة المركزية للإحصاءات، شباط ٢٠٢١

٥. مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر ٢٠١٨-٢٠١٩، الإدارة المركزية للإحصاءات ومنظمّة العمل الدولية (٢٠١٩)

٦. نحو نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق في لبنان - ضمان الدخل والكرامة في الشيخوخة والتوجّه نحو نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق - مركز الدراسات لكبار السنّ، ومؤسّسة هلب إيج إنترناشيونال، ومركز السياسة الشاملة، ٢٠٢٠

٧. التقرير الدولي حول التمييز على أساس السنّ، منظمّة الصّحة العالمية، ٢٠٢١

٨. عصر التمييز على أساس السنّ، نيلسن ت. د، ٢٠١٦، جامعة ولاية كاليفورنيا - مجلّة القضايا الاجتماعية

٩. الحماية الاجتماعية للاجئين، منظمّة العمل الدولية والمفوضية

السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٩، <https://www.ilo.org/global/programmes-and-projects/prospects/themes/social-protection/lang-en/index.htm>

١٠. دراسة حول تمويل عمليات الإغاثة الموجّه لكبار السنّ ولذوي الإعاقات، مؤسّسة هلب إيج إنترناشيونال ومنظمّة هانديكاب إنترناشيونال، ٢٠١٢

١١. تقييم احتياجات كبار السنّ في حالات الطوارئ: حرب تمّوز ٢٠٠٦ - الحرب على لبنان، سباعي ع. م، قرنفل ن، سن ك، ٢٠٠٧، وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتّحدة للسكّان

١٢. الأصوات المنسية: كبار السنّ اللاجئون من سوريا في لبنان، شاهدة ن، صياح ه، سترونغ ج، فرادي س، ٢٠١٣، كاريتاس لبنان، مركز المهاجرين



HelpAge

International

منظمة
العمل
الدولية



“ أنا لا أفكر في الموت،
بل أفكر في الحياة. ”

